

دليل بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية



إعداد



معهد الأبحاث التطبيقية- القدس
أريج

بتمويل من



التعاون الاسباني

2012

شكر وعرّفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع.

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والبلديات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

أريج أيضا تخص بالشكر جميع الموظفين الذين عملوا طوال العام الماضي من أجل إنجاز هذا العمل الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني.

مقدمة

هذا الكتيب هو جزء من سلسلة كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة القدس جاءت سلسلة الكتيبات هذه نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في محافظة القدس بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية"، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة القدس. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

يمكن الاطلاع على جميع أدلة التجمعات السكانية في محافظة القدس باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://vprofile.arij.org/>

المحتويات

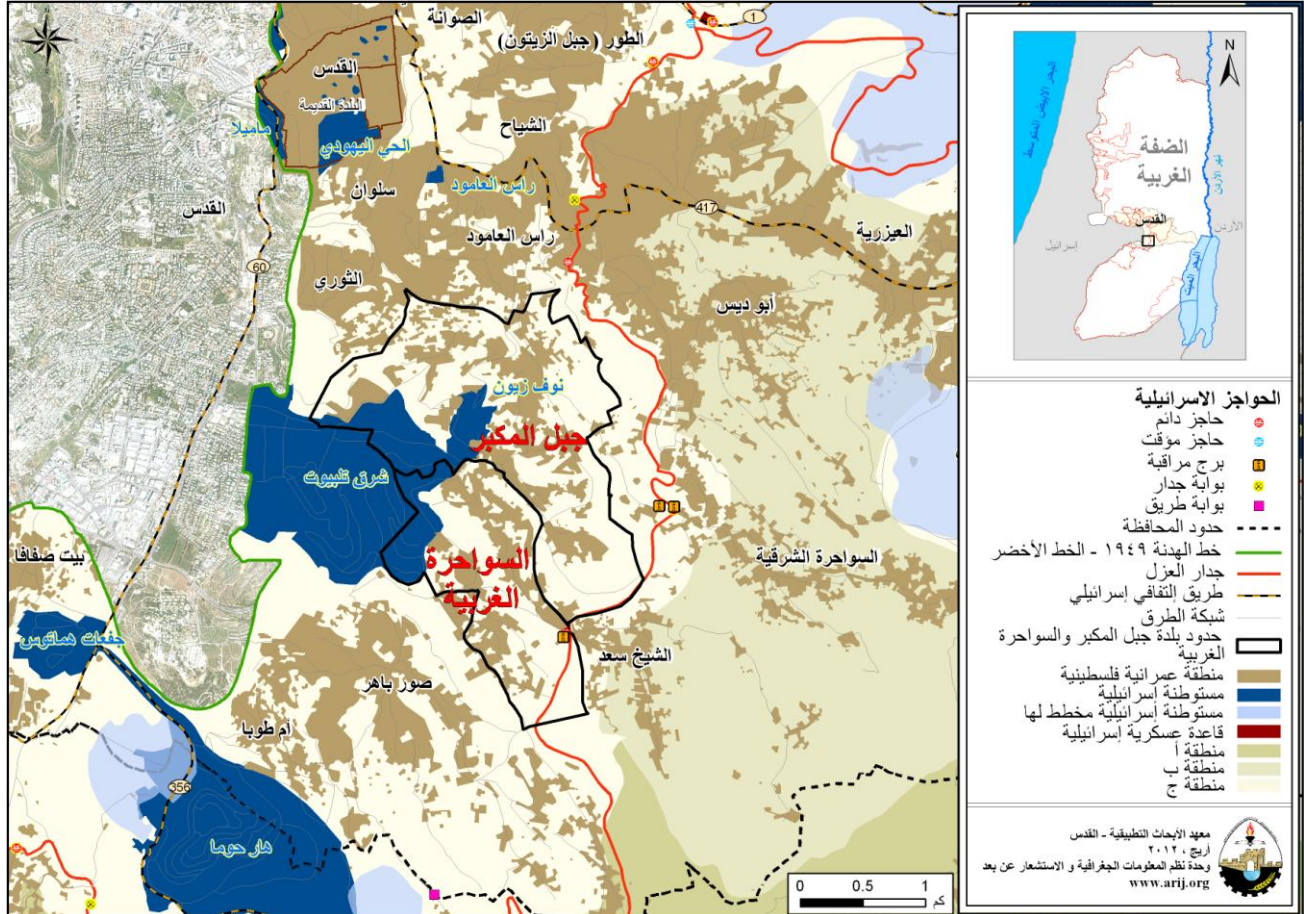
4 دليل بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية
4 الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية
5 نبذة تاريخية
5 الأماكن الدينية والأثرية
6 قطاع التعليم
8 قطاع الصحة
8 الأنشطة الاقتصادية
9 قطاع الزراعة
11 قطاع المؤسسات والخدمات
11 البنية التحتية والمصادر الطبيعية
13 أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي
19 الخطط والمشاريع التطورية المنفذة والمقترحة في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية
20 الأولويات والاحتياجات التطورية للبلدة
21 المراجع

دليل بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية ، هي إحدى بلدات محافظة القدس ، وتقع جنوب مدينة القدس ، إذ تبعد بلدة جبل المكبر ما يقارب 3.34 كم هوائي من مدينة القدس، و السواحة الغربية 4.32 كم هوائي من مدينة القدس (المسافة الأفقية بين مركز البلدة ومركز مدينة القدس) منها، يحدها من الشرق أبو ديس والسواحة الشرقية، ومن الشمال سلوان ومدينة القدس ، ومن الغرب الثوري وصور باهر ، ومن الجنوب الشيخ سعد وصور باهر (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريخ، 2012) (أنظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية



تقع بلدة جبل المكبر على ارتفاع 598 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 360.4 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 17 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 60% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريخ، 2012).

تقع بلدة السواحة الغربية على ارتفاع 617 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ معدل السنوي للأمطار فيها حوالي 363.7 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 17 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 60% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريخ، 2012).

أما بالنسبة للخدمات التي تقدم للتجمع، فجميع الخدمات تقدم من قبل بلدية القدس الإسرائيلية (لجنة مخاتير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

نبذة تاريخية

سميت بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية بهذا الإسم نسبة إلى تهليل وتكبير عمر بن الخطاب رضي الله عنه، على تلة مرتفعة عند استلامه مفاتيح بيت المقدس من الحاكم "صفرونيوس" (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012). ويعود تاريخ إنشاء التجمع إلى عام 636 م. ويعود أصل سكان بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية إلى الجزيرة العربية، العراق، السكان القادمين مع صلاح الدين الأيوبي والمفتوحات الإسلامية (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012) (انظر الصورة رقم 1).

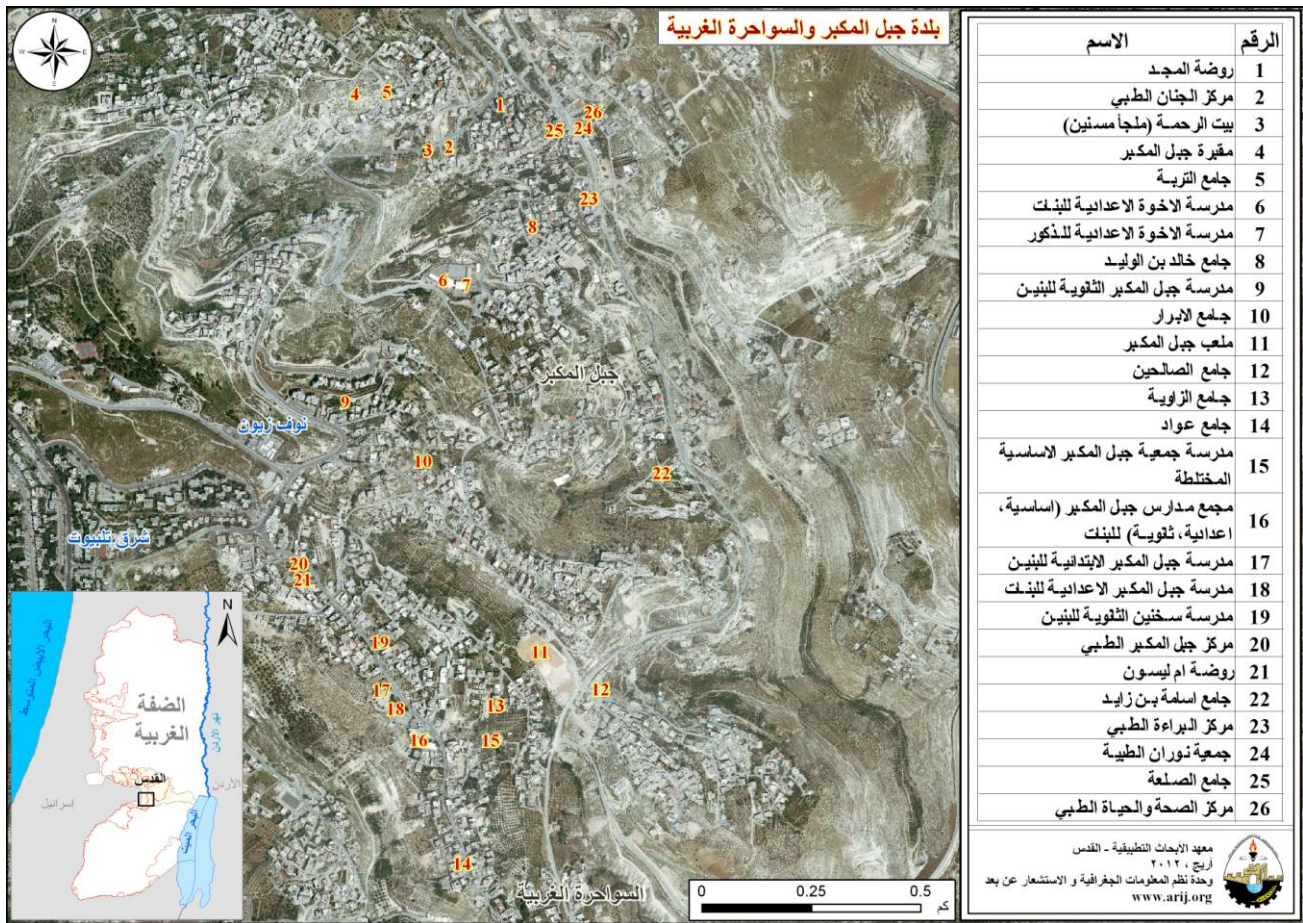
صورة 1: منظر من بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية



الأماكن الدينية والأثرية

يوجد في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية ثمانية مساجد، هم: مسجد الزاوية، مسجد الأبرار، مسجد أحمد الساحوري، مسجد مصعب بن عمير، مسجد خالد بن الوليد، مسجد عواد، مسجد الصلعة، ومسجد أبو عبيدة. كما يوجد بعضاً من الأماكن والمناطق الأثرية في البلدة، منها: مسجد أحمد الساحوري، حيث يعتبر أقدم مسجد في مدينة القدس (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012). (انظر الخريطة رقم 2).

خريطة 2: المواقع الرئيسية في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية



السكان

لم يتم تعداد السكان والمساكن من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007 لتجمع جبل المكبر والسواحة الغربية، إلا أنه قد وجد أن عدد سكان جبل المكبر والسواحة الغربية وصل إلى 21,127 نسمة عام 2011، بحسب الإحصاء المركزي الإسرائيلي (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2012).

كما أن هناك 200 دونم أراضي مصادرة بسبب إقامة الشارع الأمني في المنطقة و80% من سكان جبل المكبر والسواحة الشرقية يحملون هويات القدس، و2% يحملون جوازات السفر الإسرائيلية (لجنة مختابر جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

العائلات

يتألف سكان بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية من عدة عائلات، منها: عائلة جعافرة، عائلة صراوخة، عائلة بشير، عائلة عويسات، عائلة شقيرات، عائلة مشاهرة، عائلة عبيدات، عائلة زحايقة، عائلة زعاترة، عائلة هسلة وعائلة جعابيص (لجنة مختابر جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

قطاع التعليم

فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية في العام الدراسي 2010/2011، فيوجد في البلدة مدرسة حكومية ومدرسة خاصة، يتم إدارتهما من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (مديرية التربية والتعليم - القدس، 2011)، كما يوجد 18 مدرسة يتم إدارتها من قبل بلدية القدس (لجنة مختابر جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012) (انظر الجدول رقم 1).

جدول 1: توزيع المدارس في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2011/2010

اسم المدرسة	الجهة المشرفة	نوع المدرسة
مدرسة جبل المكبر	خاصة	مختلطة
مدرسة امليسون الأساسية	حكومية	مختلطة
مدرسة الإخوة الإعدادية للبنات	بلدية القدس	إناث
مدرسة الإخوة الإعدادية للذكور	بلدية القدس	ذكور
مدرسة السواحة الابتدائية للبنات	بلدية القدس	إناث
مدرسة إناث السواحة الإعدادية	بلدية القدس	إناث
مدرسة ذكور السواحة الإعدادية	بلدية القدس	ذكور
مدرسة بنات السواحة الأساسية	بلدية القدس	إناث
مدرسة المكبر الثانوية للبنات	بلدية القدس	إناث
مدرسة المكبر الثانوية للذكور	بلدية القدس	ذكور
مدرسة السواحة الابتدائية للذكور	بلدية القدس	ذكور
مدرسة السواحة الإعدادية للذكور	بلدية القدس	ذكور
مدرسة امليسون الإعدادية للذكور	بلدية القدس	ذكور
مدرسة جمعية جبل المكبر الابتدائية	بلدية القدس	مختلطة
مدرسة الصلعة الإعدادية للبنات	بلدية القدس	إناث
مدرسة الصلعة الابتدائية للبنين	بلدية القدس	ذكور
مدرسة جبل المكبر الإعدادية للبنات	بلدية القدس	إناث
مدرسة جبل المكبر الإعدادية للبنين	بلدية القدس	ذكور
مدرسة جبل المكبر الابتدائية للبنات	بلدية القدس	إناث
مدرسة جبل المكبر الابتدائية للبنين	بلدية القدس	ذكور

المصدر: مديرية التربية والتعليم-القدس، 2011، لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في جبل المكبر والسواحة الغربية التي تشرف عليهم مديرية التربية والتعليم 40 صفاً، وعدد الطلاب 1,064 طالباً وطالبة، وعدد المعلمين 60 معلماً ومعلمة (مديرية التربية والتعليم-القدس، 2011). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس جبل المكبر والسواحة الغربية 18 طالباً وطالبة، والكثافة الصفية في مدارس جبل المكبر والسواحة الغربية تبلغ 27 طالباً وطالبة في كل صف (مديرية التربية والتعليم-القدس، 2011).

لا يوجد أية رياض للأطفال تشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية، ولكن يوجد خمسة روضات للأطفال، وهم: روضة المجد، روضة الفاروق، روضة الإخوة، روضة الحياة، وروضة المستقبل، تشرف عليهم جهات خاصة (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

كما يواجه قطاع التعليم في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية بعض العقبات والمشاكل (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012)، أهمها:

- نقص الغرف الصفية في المدارس.
- وجود الحواجز الإسرائيلية مما يمنع طلاب الشيخ سعد من الدخول إلى التجمع.
- تدني المستوى التعليمي لدى الطلاب.
- تحريف المناهج من قبل الحكومة الإسرائيلية.

قطاع الصحة

تتوفر في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية بعض المرافق الصحية، حيث يوجد خمسة مراكز صحية تابعة للتأمين الوطني (صندوق المرضى)، وهم: مركز العبيدي، مركز البراء، مركز الشفاء، مركز الجنان، ومركز المكبر، ويوجد فيهم 5 مراكز أشعة، 5 مختبرات طبية، 5 صيدليات. كما يوجد مركز خاص وهو مركز نوران، حيث يتوفر فيه سيارة إسعاف، وفيه مركز لدورات الإسعاف الأولي، كما يوجد 6 عيادات أسنان خاصة. وفي حال عدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة في البلدة فإن المرضى يتوجهون إلى مستشفى هداسا- عين كارم، حيث يبعد عن التجمع حوالي 15 كم، أو التوجه إلى مستشفى المقاصد والمطلع والفرنساوي، حيث يبعدون عن التجمع حوالي 7 كم (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

- كما يعاني التجمع من بعض المشاكل والعقبات (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012)، أهمها:
- عدم توفر أدوية معينة إلا بموافقة الجهات الإسرائيلية.
 - عدم توفر بعض الأنواع من الفحوصات لغلاء أسعارها.

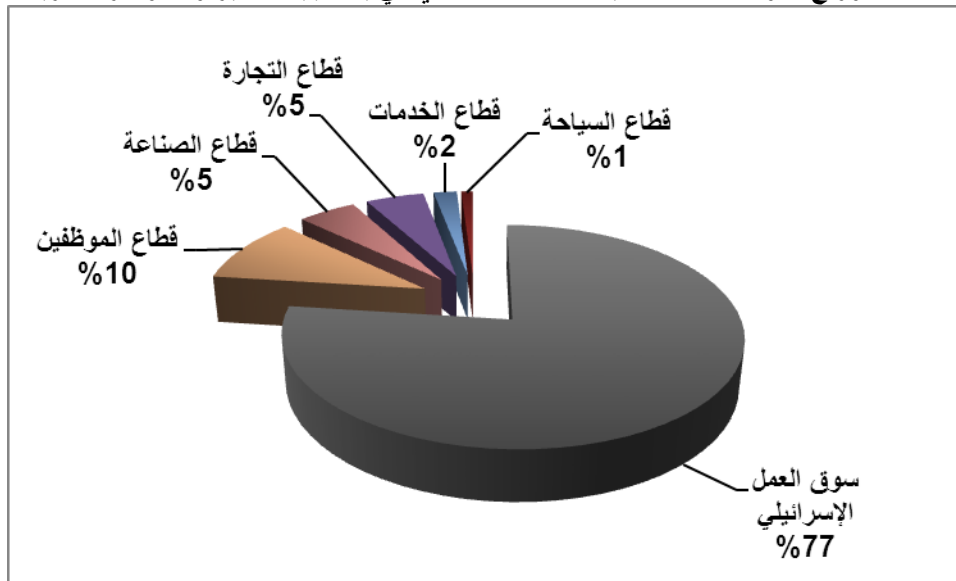
الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية على عدة قطاعات، أهمها قطاع سوق العمل الإسرائيلي، حيث يستوعب هذا القطاع 77% من القوى العاملة (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012) (انظر الشكل رقم 1).

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجراه معهد أريج في عام 2012 بهدف تحقيق الدراسة الحالية، بأن توزيع الأيدي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية، ما يلي:

- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل 77 % من الأيدي العاملة.
- قطاع الموظفين، ويشكل 10% من الأيدي العاملة.
- قطاع الصناعة، ويشكل 5% من الأيدي العاملة.
- قطاع التجارة، ويشكل 5% من الأيدي العاملة.
- قطاع الخدمات، ويشكل 2% من الأيدي العاملة.
- قطاع السياحة، ويشكل 1% من الأيدي العاملة.

شكل 1: توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية



المصدر: لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012

أما من حيث المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية فيوجد في التجمع 50 بقاله، 3 مخايز، 10 محلات لبيع الخضار والفواكه، 10 ملاحم، 20 محل لتقديم الخدمات المختلفة، 20 محل للصناعات المهنية (كالحدادة، والنجارة.... الخ)، منشار حجر، 3 مشاتل زراعية (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

وقد وصلت نسبة البطالة في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية عام 2012 إلى 15%. وقد تبين أن الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا في البلدة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، هي على النحو الآتي:

- قطاع الزراعة.
- قطاع الصناعة.
- قطاع الخدمات.
- قطاع التجارة.
- قطاع الوظائف.

قطاع الزراعة

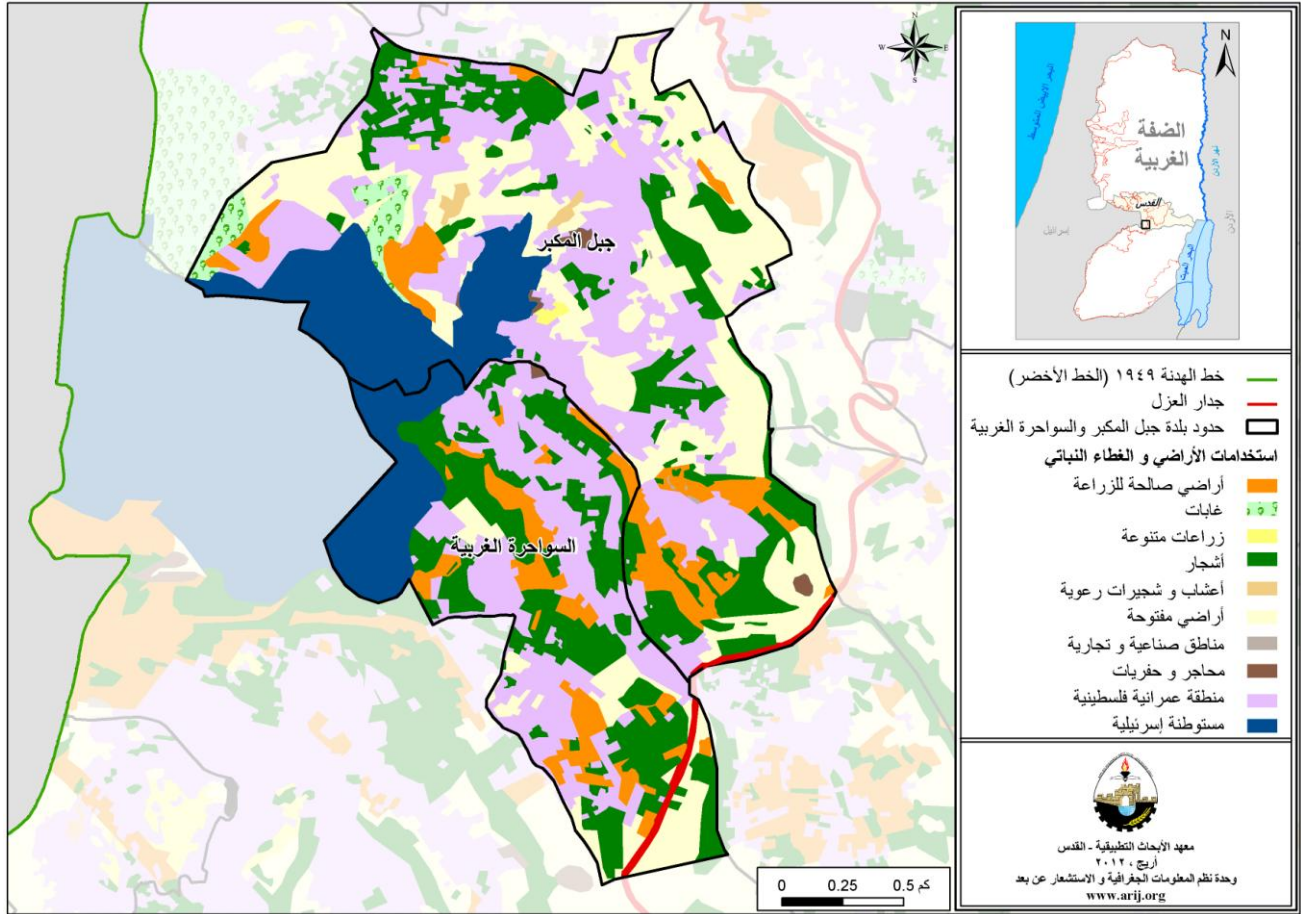
تبلغ مساحة بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية حوالي 5,023 دونما، منها 1,549 دونم هي أراض قابلة للزراعة و1,563 دونما أراض سكنية (انظر الجدول رقم 2، وخريطة رقم 3).

جدول 2: استعمالات الأراضي في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية لعام 2010 (المساحة بالدونم)

مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية ومنطقة الجدار	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	الأراضي المفتوحة	الغابات الحرجية	برك مائية	مساحة الأراضي الزراعية (1,549)				مساحة الأراضي السكنية	المساحة الكلية
					زراعات موسمية	المراعي	بيوت بلاستيكية	زراعات دائمة		
591	49	1,190	81	0	416	19	0	1,114	1,563	5,023

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج، 2012.

خريطة 3: استعمالات الأراضي ومسار جدار الفصل العنصري في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج، 2012

الجدول رقم 3، يبين أنواع الأشجار المثمرة ومساحتها في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية . وتشتهر جبل المكبر والسواحة الغربية بزراعة الزيتون حيث يوجد حوالي 270 دونم مزروعة بأشجار الزيتون.

جدول 3: مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية (المساحة بالدونم)

مروي	بعلي	الأشجار المثمرة
0	270	الزيتون
0	0	الحمضيات
0	3	اللوزيات
0	0	التفاحيات
0	9	الجوزيات
0	5	فواكه أخرى
0	287	المجموع

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- القدس، 2010.

ويرجع الاختلاف في المساحات الزراعية بين أرقام مديرية الزراعة وأرقام أريج (نظم المعلومات الجغرافية)، إلى أن المسح الميداني الذي تم من قبل وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) استند على تعريف المساحات الزراعية محددًا حجم الحيازات الزراعية، حيث تم اعتبار الحيازات الزراعية الفعلية وليست الموسمية، ورفض تجزئة وحساب الأراضي الزراعية صغيرة الحجم السائدة في المناطق الحضرية والمناطق الزراعية التي توجد فيها بعض البنايات. أما مسح أريج فاكشف وجود نسبة عالية من ملكيات صغيرة ومجزأة (الزراعات المنزلية) في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا يوضح الفرق في أرقام المساحات الزراعية الأكبر حسب أريج.

وتبين من المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، أن هناك 20 أسرة من سكان بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية يقومون بتربية الماشية، مثل الأغنام والماعز (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012) (انظر الجدول رقم 4).

جدول 4: الثروة الحيوانية في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	الحمير	البغال	الدجاج اللاحم	الدجاج البيض	خلايا نحل
0	2,300	700	0	0	0	0	0	0	8

• تشمل الأبقار، العجول، العجلات، والثيران.
المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- القدس، 2010.

أما من حيث الطرق الزراعية في البلدة، فيوجد حوالي 4 كم طرق زراعية (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012) (انظر الجدول رقم 5).

جدول 5: يبين حالة الطرق الزراعية في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية وأطوالها

حالة الطرق الزراعية	الطول (كم)
صالحة لسير المركبات	-
صالحة لسير التراكورات والآلات الزراعية فقط	-
صالحة لمرور الدواب فقط	-
غير صالحة	4

المصدر: لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012

كما يعاني القطاع الزراعي في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية من بعض العقبات والمشاكل (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012)، أهمها:

- مصادرة الأراضي.
- عدم القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية.
- عدم توفر عمالة.
- عدم الجدوى الاقتصادية.
- عدم توفر رأس المال.
- عدم توفر مصادر المياه.

قطاع المؤسسات والخدمات

يوجد في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية عدة مؤسسات حكومية، منها: شعبة بريد، ومكتب الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية. وكما يوجد عدة مؤسسات محلية وجمعيات تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع في عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012)، منها:

- نادي جبل المكبر: تأسس عام 1975م، ويعنى بالنشاطات الرياضية والثقافية والاجتماعية للشباب.
- جمعية جبل المكبر: تأسست عام 1979 م، حيث أن أعمالها واقفة حالياً بسبب رفض الترخيص من السلطة الإسرائيلية.

البنية التحتية والمصادر الطبيعية

الكهرباء والاتصالات

يوجد في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية شبكة كهرباء عامة منذ عام 1970م، وتعتبر شركة كهرباء محافظة القدس المصدر الرئيس للكهرباء في البلدة. وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 100%، كما يعاني التجمع من مشكلة غلاء

أسعار الكهرباء (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012). ويتوفر في البلدة شبكة هاتف، تعمل من خلال مقسم آلي في بلدية القدس، وتقريبا 100% من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

النقل والمواصلات

يوجد في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية 30 تاكسي، بالإضافة إلى 18 باص عام (سفرات موحدة- شركة الموحد)، تقوم بخدمة المواطنين (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012). وفي حال عدم توفر وسائل مواصلات في التجمع، فإن سكان التجمع يستخدمون سيارات خاصة (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012). أما بالنسبة لشبكة الطرق في البلدة، فيوجد فيها 20 كم من الطرق الرئيسية و17 كم من الطرق الفرعية (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012) (انظر الجدول رقم 6).

جدول 6: حالة الطرق في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

حالة الطرق الداخلية		طول الطرق (كم)
		رئيسية
		فرعية
1.	طرق جيدة ومعبدة.	20
2.	طرق معبدة وبحالة سيئة	-
3.	طرق غير معبدة.	-

المصدر: لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012

المياه

تقوم شركة جيحون الإسرائيلية بتزويد سكان بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية بالمياه من خلال شبكة المياه العامة التي تم إنشائها عام 1985م، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة إلى 100% (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

تبلغ كمية المياه المزودة لبلدة جبل المكبر والسواحة الغربية شهريا، حوالي 40.000 متر مكعب/ شهريا (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012). وبذلك يقدر معدل استهلاك المياه للفرد بحوالي 73 لترا/ اليوم. ويعتبر هذا المعدل أقل بكثير بالمقارنة مع الحد الأدنى المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم. حيث يعاني سكان البلدة أحيانا من انقطاع المياه بمعدل يوم في الأسبوع وخاصة يوم الجمعة (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

كما يوجد في البلدة 30 بئرا منزلي لتجميع مياه الأمطار، يتم استخدامها في حال انقطاع المياه عن البلدة (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012). أما فيما يتعلق بسعر المياه، فيتراوح سعر المتر المكعب من المياه من الشبكة ما بين 7-15 شيكل (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

الصرف الصحي

يتوفر في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية شبكة عامة للصرف الصحي تم إنشاؤها في عام 1990 حيث تصل نسبة الوحدات السكنية المتصلة بشبكة الصرف الصحي في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية إلى 40%، أما باقي الوحدات السكنية، 60% فتستخدم الحفر الامتصاصية كوسيلة رئيسية للتخلص من المياه العادمة (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

النفايات الصلبة

تعتبر بلدية القدس الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمنشآت التجارية والصناعية في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية، والتي تتمثل حاليا بجمع النفايات والتخلص منها. لا يوجد هنالك رسوم محددة لخدمة جمع النفايات الصلبة يتم فرضها على المواطنين، وإنما يقوم المواطنون بدفع ضريبة مسقات (أرنونة) لبلدية القدس والتي تتراوح ما بين 3 آلاف شيكل إلى 10 آلاف شيكل سنويا حسب مساحة البيت وتشمل هذه الضريبة جميع الخدمات التي تقوم البلدية بتقديمها للسكان بما فيها خدمة جمع النفايات الصلبة (لجنة مختاير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

ينتفع سكان بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والساحات العامة في أكياس بلاستيكية، ومن ثم يتم نقلها إلى حاويات موزعة في أحياء البلدة حيث يوجد في البلدة 20 حاوية بحجم خمسة متر مكعب ليتم بعد ذلك جمعها من قبل بلدية القدس بواقع ثلاث مرات في الأسبوع، ونقلها بواسطة سيارة النفايات إلى مكب العيزرية، الذي يبعد حوالي 12 كم عن البلدة، حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق طمرها وأحياناً حرقها (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية 1.05 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يومياً عن سكان بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية بحوالي 19 طن، ما يعادل 7,012 طن سنوياً (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2012).

يعاني سكان بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية من سوء خدمة جمع النفايات الصلبة والتخلص منها حيث في معظم الأحيان تتراكم النفايات في شوارع البلدة لعدة أيام (لجنة مختير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي

الوضع الجيو سياسي في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

تخضع جميع أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية والبالغ مساحتها 5,021 دونما لسيطرة بلدية القدس الإسرائيلية بحكم موقعها داخل منطقة نفوذ البلدية التي تم رسمها بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في العام 1967 عقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وأراض عربية أخرى، حيث تم تقسيم محافظة القدس إلى منطقتين رئيسيتين هما: منطقة (J1) وهي الأراضي الخاضعة لسيطرة بلدية القدس وتضم العديد من التجمعات الفلسطينية المقدسية أهمها: البلدة القديمة والقدس الشريف، وتتبع بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية إلى هذه المنطقة من الجهة الجنوبية؛ أما المنطقة الثانية فهي منطقة (J2) وهي المنطقة الغير خاضعة لسيطرة بلدية القدس، تعتبر بشكل عام خاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، ضمن محافظة القدس وتضم المناطق الشرقية والغربية من المحافظة، وتبقى المنطقة المركزية في المحافظة خاضعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي.

ومن الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت خطة العزل العنصرية والمتمثلة بإقامة جدار العزل العنصري لرسم حدود بلديتها من جديد بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في خطوة من شأنها أن تخلق واقع جديد في المدينة لصالح الوجود الإسرائيلي، حيث يفصل الجدار منطقة (J1) بالكامل عن محافظة القدس باستثناء تجمعي كفر عقب ومخيم شعفاط،

وبحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل والتي تم على أثرها تصنيف أراضي الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، لم تخضع أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية لأي من التصنيفات السابقة، بل بقيت على ما كانت عليه قبل توقيع الاتفاقية، تخضع لمنطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية، باستثناء منطقة صغيرة تقدر بـ 95 دونما تقع في الواد الفاصل ما بين منطقة السواحة الغربية وبلدة الشيخ سعد خارج منطقة الجدار (جدار العزل العنصري) وخارج حدود بلدية القدس حيث تصنف هذه المنطقة على أنها منطقة (ج) بحسب اتفاقية أوسلو الثانية.

بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية وممارسات الاحتلال الإسرائيلي

نالت بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية حصتها من المصادرات الإسرائيلية لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة، كان منها بناء المستوطنات الإسرائيلية على أراضي البلدة ومحيطها بالإضافة إلى خطة العزل العنصرية التي أنت على معظم أراضيها. وفيما يلي تفصيل المصادرات الإسرائيلية لأراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية:

صادرت إسرائيل خلال سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية ما مساحته 684 دونما من أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية (13.6% من المساحة الكلية للبلدة) من أجل إقامة مستوطنتين إسرائيليتين هما: مستوطنة "تل بيوت الشرقية" الإسرائيلية والتي يقطنها حالياً قرابة 15 ألف مستوطن إسرائيلي وتقع غرب بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية، هذا بالإضافة إلى مستوطنة "نوف زيون" الإسرائيلية والتي يقطنها حالياً حوالي 300 مستوطن إسرائيلي وتقع في قلب بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية (انظر الجدول رقم 7).

جدول رقم 7: المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

اسم المستوطنة	سنة التأسيس	المساحة المصادرة من أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية (بالدونم)	عدد المستوطنين القاطنين في المستوطنة (2009)
تل بيوت الشرقية	1973	544	14,800
نوف زيون	2004	140	300
المجموع		684	15,100

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج- 2012

بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية ومخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي

كان لخطة العزل العنصرية الإسرائيلية والمتمثلة ببناء الجدار أثر سلبي على بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية. فبحسب ما ورد بالتعديل الأخير لمخطط جدار العزل العنصري الذي تم نشره على الصفحة الالكترونية لوزارة الدفاع الإسرائيلية في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007، تبين أن الجدار العنصري يعزل حوالي 98% من أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية داخل القدس عن باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة المحتلة وخصوصاً عن مناطق شرق القدس مثل أبو ديس والسواحة الشرقية والشيخ سعد والتي تربطها علاقة تاريخية، حيث يستثنى من هذه المنطقة المعزولة مساحة صغيرة تبلغ 119 دونماً تقع خارج مسار جدار العزل العنصري في الواد الفاصل ما بين منطقة السواحة الغربية وبلدة الشيخ سعد. وتشمل الأراضي المعزولة المناطق العمرانية الفلسطينية بالكامل والأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة والمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي البلدة وغيرها (انظر الجدول رقم 8).

جدول رقم 8: تصنيف الأراضي المعزولة غرب جدار العزل العنصري في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية – محافظة القدس

العدد	تصنيف الأراضي	المساحة (بالدونم)
1	منطقة عمرانية فلسطينية	1,544
2	أراضي زراعية	1,486
3	مناطق مفتوحة	1,040
4	مستوطنات إسرائيلية	684
5	غابات	80
6	أعشاب وشجيرات رعوية	19
7	منطقة حفريات	19
8	منطقة الجدار	30
	المجموع	4,902

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج- 2012

معاناة أهالي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية جراء بناء جدار العزل العنصري

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000، فقد المواطنون القاطنون في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية جنوب مدينة القدس ارتباطهم بالمدن الفلسطينية في الضفة الغربية حيث تم فصل مدينة القدس وبعض البلدات المحيطة بها كبلدة جبل المكبر والسواحة الغربية عن أراضي الضفة الغربية حيث جاء بناء جدار العزل العنصري ليعزل بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية والكثير من القرى المقدسية المجاورة عن المحيط الفلسطيني، لكن المقدسيين الذين يحملون الهويات المقدسية (الهويات الزرقاء) يستطيعون دخول مناطق الضفة الغربية ولكن من خلال المعابر الإسرائيلية والتي غالباً ما تشهد ازدحاماً كبيراً ويخضعون من خلالها إلى التفتيش الدقيق من قبل الجنود الإسرائيليين، مما يقيد حرية التنقل للفلسطينيين.

ومن الناحية الأخرى، لا يستطيع الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية (حملة الهوية الخضراء) الدخول إلى مدينة القدس وبلداتها المحيطة، حيث أن بناء جدار العزل العنصري عمل على فصل الفلسطينيين من حملة الهوية الفلسطينية عن مدينة القدس بشكل كامل وعن الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية فيها مثل: المدارس والمراكز الطبية والمستشفيات، إضافة إلى فصلهم عن أماكن عملهم هناك، ولن يكون بإمكانهم الوصول للمدينة إلا لمن يحمل منهم تصاريح خاصة التي من النادر الحصول عليها، ومن خلال الحواجز العسكرية التي تتطلب منهم التفتيش اليومي الأمر الذي سبب معاناة كبيرة للفلسطينيين وصعوبة في التنقل والتواصل، وتسبب في تفكيك الترابط الأسري والتفاعل الاجتماعي وتشنيت الكثير من الأسر الفلسطينية وخصوصاً تلك التي يكون أحد الزوجين فيها من حملة الهوية الفلسطينية (الهوية الخضراء - هوية الضفة الغربية) والآخر مقدسية (الهوية الزرقاء). كذلك منع جدار العزل العنصري الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن العبادة في المدينة المقدسة وحرهم من ممارسة شعائرهم الدينية في القدس.

وقد أظهر مخطط جدار العزل العنصري الذي نشرته وزارة الدفاع الإسرائيلية في العام 2007 أن جدار العزل العنصري يضع أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية في معزل عن القرى والبلدات الفلسطينية المجاورة مثل أبو ديس والعيزرية والسواحة الشرقية والشيخ سعد، حيث عمل جدار العزل العنصري وكذلك الحزام الاستيطاني حول القدس على عزل منطقة القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية، حيث أن الجدار القائم حالياً يقع شرق وجنوب البلدة ويعزلها داخل مدينة القدس.

كذلك قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبموازاة جدار العزل العنصري ببناء حزام استيطاني حول القدس حيث يعمل هذا الحزام الاستيطاني بالإضافة إلى إيجاد منطقة عازلة على منع التمدد العمراني في البلدات المقدسية، حيث أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قامت ببناء هذه المستوطنات على حدود المناطق العمرانية الفلسطينية مما أدى إلى زيادة المساحة المصادرة من أراضيها، في الوقت نفسه قلصت من المساحة المتبقية لأهالي القدس للبناء والتوسع في المستقبل مما أدى إلى خلق واقع جديد على أهالي البلدة يصعب تغييره، حيث أدت السياسات والمخططات الإسرائيلية في القدس - خاصة - وباقي الأراضي الفلسطينية إلى إيجاد كثافة سكانية عالية لعدم توفر أراض للبناء والتوسع مما يضطر السكان إلى التمدد العمراني العمودي والداخلي الأمر الذي يجعل مدينة القدس والبلدات المحيطة بها من أعلى الكثافات السكانية في العالم، حيث تصل الكثافة السكانية في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية إلى 13,500 شخص/كم² مقارنة بـ 9,000 شخص/كم² في مستوطنات القدس الشرقية و8,300 شخص/كم² في القدس الغربية.

معضلة الأراضي وترخيص المباني في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

تعتبر مشكلتي الأراضي وترخيص المباني من أصعب المشاكل في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية والبلدات المقدسية في القدس الشرقية، وذلك بسبب الأسعار الهائلة للأراضي والتكاليف الباهظة لإجراءات ترخيص الأبنية. وبحسب إفادة بعض المقدسيين في بعض البلدات المقدسية، فإن أسعار الأراضي (الدونم الواحد)، والتي من النادر توفرها، يقدر بمئات الآلاف من الدولارات، وهذا ينطبق على جميع البلدات المقدسية بل ويتضاعف في أماكن أخرى القريبة من مدينة القدس وأحيائها المحيطة ليصل إلى ملايين الدولارات، وذلك مقارنة بأسعار الأراضي الواقعة خارج حدود بلدية القدس. وقد استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سلاح المال لشراء الأراضي في القدس لتحويلها وزرع المستوطنين فيها بمبالغ خيالية وصلت إلى شيكات مفتوحة (بمبالغ لا نهائية يحددها البائع كما يريد) مقابل أرض في القدس. ومن يستطيع شراء قطعة أرض أو من لديه قطعة أرض ويرغب بالبناء عليها، يحتاج إلى أخذ موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي ممثلة ببلدية القدس الغير قانونية والتي تضع شروط تعجيزية في وجه كل مقدسي يريد الحصول على رخصة بناء وذلك لأن سلطات الاحتلال تسعى إلى طرد الفلسطينيين من أماكن سكنهم وهدم بيوتهم وقلب الوضع الديموغرافي في القدس لصالح اليهود بحيث يصبح الفلسطينيون أقلية في المدينة.

ومن العوائق الهامة في قضية الحصول على ترخيص هي إثبات ملكية الأرض حيث تشترط سلطات الاحتلال على من يريد الحصول على رخصة بناء إثبات ملكيته في الأرض والتي تعتبر مشكلة سياسية متعلقة بالاحتلال منذ العام 1967. وبحسب تقرير أعدته مؤسسة مخططون من أجل حقوق التخطيط (بمكوم)، فإن ما يقارب 50% من الأراضي في القدس الشرقية غير مسجلة في سجلات الملكية (مثل كفر عقب والمنطقة الممتدة من العيسوية شمالاً حتى صور باهر جنوباً)، و25% من الأراضي خاضعة

لإجراءات تسوية وتسجيل (بيت حنينا وشعفاط)، ويوجد فقط 25% من الأراضي مسجلة رسمياً في منطقة القدس الشرقية وتشمل أجزاء من مناطق (البيرة، قلنديا، بيت حنينا، حزما وعناتا، الشيخ جراح، بيت صفافا) (جمعية بمكوم، 2004).

وبحسب إفادة بعض المقدسيين فإن من يريد الحصول على رخصة في منطقة جبل المكبر والسواحة الغربية على سبيل المثال فإن الإجراءات تحتاج إلى وقت طويل تصل إلى سنوات وبتكلفة باهظة جداً تعتمد على مساحة الأرض والبناء وتتراوح ما بين 150-300 ألف شيكل إسرائيلي. ويلجأ بعض السكان بسبب التكاليف الباهظة وطول الوقت والتعنت الإسرائيلي في إجراءات الترخيص إلى المخالفة في البناء دون انتظار صدور الموافقة بالترخيص والبناء دون ترخيص لمواكبة النمو السكاني المستمر، فتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم ما تم بناءه وتغريم صاحبه وإلزامه أيضاً بدفع رسوم هدم المنشأة والعودة لتقديم طلب من جديد ورسوم جديدة وتوقيت جديد. ومن المعلوم بأن النسبة الأكبر من الشعب الفلسطيني يعيش ظروف قاسية وفقير شديد بسبب الاحتلال الإسرائيلي وعمليات الإغلاق والبطالة مما يزيد من صعوبة فرص البقاء في المدينة ويدفع الكثير من المقدسيين إلى الهجرة والسكن خارج مدينة القدس باتجاه مناطق الضفة أو حتى إلى خارج الوطن ليجد الحياة الكريمة والسكن الملائم.

وبحسب الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس فإن السلطات الإسرائيلية قد انتهجت العديد من السياسات الهادفة إلى تضيق الخناق على السكان المقدسيين، ففي مجال الوضع الديموغرافي والتطور العمراني، فإن المنطقة المخصصة لتطوير الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية والخاضعة لنفوذ بلدية القدس تقارب 9,200 دونما، 13% فقط من مساحة المنطقة الإجمالية، تم استغلال معظمها في البناء، وأما بقية المنطقة فهي مقسمة إلى مستوطنات إسرائيلية ومناطق خضراء يمنع البناء الفلسطيني فيها بتاتا ومباني عامة وطرق وغيرها. كذلك تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعدم إعداد مخططات هيكلية وتنظيمية للأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية وفي حال إعادها فإنها تقوم بتحديد نسبة بناء منخفضة لا تقي بالاحتياجات المطلوبة للنمو العمراني الفلسطيني الطبيعي حيث تتراوح ما بين (25%-75%) مقارنة بالمستوطنات الإسرائيلية والتي تصل فيها نسبة البناء إلى (75%-120%). وفي جبل المكبر على سبيل المثال: تم تحديد نسبة البناء حسب المخطط (رقم 2691) بنسبة 25%، بينما تصل نسبة البناء في المستوطنة الإسرائيلية المجاورة نوف زيون والمبنية على أراضي البلدة حسب المخطط (رقم 4558) إلى 142.5% (الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2009).

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بلدية القدس قامت بتصنيف بعض المناطق داخل البلدية ومن ضمنها بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية "كمناطق خضراء" حيث تسعى قوات الاحتلال من خلال هذه المسميات إلى السيطرة على المزيد من الأراضي لصالح المشاريع الاستيطانية بل وحتى تقوم بهدم المنازل تحت هذه المسميات والادعاءات وبحجة أن المنازل مبنية على مناطق خضراء، وكان آخرها حملة التطهير العرقي المخططة في حي البستان القريب من المسجد الأقصى في الجهة الجنوبية والتابع لمنطقة سلوان والتي تقضي بترحيل أكثر من 1,500 مقدسي من هذا الحي المكون من 88 منزلاً فلسطينياً حيث تنوي البلدية هدم جميع منازل هذا الحي لإقامة ما يسمونه "حديقة الملك داوود" كجزء من الحدائق التوراتية في محيط المدينة المقدسة، في نفس الوقت استغلت إسرائيل هذه المسميات لبناء عدد من المستوطنات الإسرائيلية في القدس، منها مستوطنة ريخيس شعفاط (رمات شلومو) ومستوطنة هار حوما (جبل أبو غنيم) اللتان تم بنائهما على أراض كانت قد صنفت كمناطق خضراء في المدينة لكن سرعان ما تحولت لمناطق بناء إسرائيلية. ويذكر أن بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية يوجد فيها مساحات مصنفة على أساس أنها مناطق خضراء وتبقى رهينة المخططات الإسرائيلية.

ويعتبر حق الإنسان في السكن الملائم من أبرز البنود التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني والتي دعت إلى احترام كرامة الإنسان بالإضافة إلى احترام حقه في العمل والسكن والتعبير عن الرأي. إلا أن الاحتلال الإسرائيلي كعادته يصنف نفسه فوق القوانين والمواثيق الدولية بل يضرب بها عرض الحائط وفوق كل هذا يصنف نفسه ضمن الدول التي تدعي حفظ حقوق الإنسان.

تصعيد إسرائيلي خطير في سياسة هدم المنازل في القدس

في السنوات الأخيرة، صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من هجمتها على منازل المواطنين المقدسيين واستهدافها بالهدم بحجة عدم الترخيص. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) عدد المنازل التي تم هدمها في القدس من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 بحوالي 2,000 منزل بالإضافة إلى آلاف المنشآت الأخرى التي تم هدمها (OCHA, 2009). وبحسب مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع فإن عدد المنازل والمنشآت التي تم هدمها في القدس الشرقية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ما بين عام 2000 وحتى نهاية عام 2011 قد بلغ 1,059 منشأة سكنية وغير سكنية وقد أسفرت عمليات الهدم هذه عن تشريد حوالي 4,900 شخص من بينهم 1,290 امرأة و2,537 طفل (المقدسي، 2012). وفيما يتعلق بعمليات الهدم في جبل المكبر خلال العام الماضي (2011)، فتفيد مؤسسة المقدسي بأن العام المنصرم شهد هدم 5 منشآت في جبل المكبر أربعة منها سكنية مما

أدى إلى تهجير 22 شخص منهم 12 طفل، حيث تم هدم 3 منشآت بشكل ذاتي ومنشأتين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي (المقدسي 2012).

وتهدف هذه الاعتداءات الإسرائيلية إلى معاقبة المقدسيين والتضييق عليهم للخروج من المدينة والبلدات المحيطة بها، فعلى سبيل المثال وليس للحصر نذكر بعض أوامر الهدم في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية:

- في شهر تشرين الثاني من العام 2009 ، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 21 أمرا عسكريا يقضي بهدم 53 شقة سكنية تعود لعائلة الجعابيص من منطقة جبل المكبر بحجة البناء بدون ترخيص، وتعيش هذه العائلة في حالة قلق وخوف مستمر من تنفيذ هذه الأوامر حيث أنه في حال تنفيذها سيتم تشريد 207 أشخاص من ضمنهم 117 طفل (المقدسي، 2012).
- في شهر كانون أول من العام 2009 ، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمرا عسكريا يقضي بهدم سبع منازل تعود لعائلة جمعة من منطقة جبل المكبر وذلك بحجة قربها من جدار الفصل العنصري، وتضم هذه المنازل 51 مواطنا بينهم 33 طفلا (المقدسي، 2012).
- في شهر شباط من العام 2012 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يقضي بهدم منزل الحاج محمود المغربي (52 عاما) من جبل المكبر والمكون من ثلاث طوابق ويأوي 28 نفرا (جريدة القدس، 2012).

ويذكر أن هنالك عشرات المنازل الفلسطينية المهتدة بالهدم في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية وذلك بحجة عدم الترخيص بالرغم من أن المواطنين المقدسيين يقومون باستيفاء الإجراءات اللازمة للترخيص ولكن بلدية الاحتلال تماطل في إجراءات الترخيص وفي نهاية المطاف ترفض التراخيص اللازمة بحجج غير مبررة حسبما يفيد سكان البلدة.

ضريبة المسقفات "الأرنونا" والتضييق المعيشي والاقتصادي على المقدسيين

تعتبر ضريبة المسقفات والأملاك المسماة بـ "الأرنونا" والتي تفرضها بلدية القدس على المقدسيين واحدة من أهم الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين المقيمين في المدينة - ومن ضمنهم سكان بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية - والتي تهدف بالأساس إلى التضييق على السكان لدفعهم إلى الهجرة والتخلص من هذه الأحمال الإضافية والتي تثقل كاهلهم وخصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون بشكل عام والمقدسيون بشكل خاص.

ويتم احتساب ضريبة الأرنونا التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المقدسيين بحسب تصنيف المنطقة ونوع الاستعمال التنظيمي (مناطق سكنية، تجارية، صناعية، زراعية، مدارس، مواقف، .. الخ)، كذلك يؤخذ بعين الاعتبار (نوع السكن، الاستخدام، والمساحة) (بلدية القدس، 2012). فمثلا يتم تقسيم المناطق السكنية إلى أربع فئات (أ، ب، ج، د)، وبحسب هذه المعايير يتم فرض المبلغ المطلوب دفعه للبلدية، فعلى سبيل المثال: تتراوح التعرفة الضريبية للمناطق السكنية بتصنيفاتها الأربعة ما بين (35-98) شيكل إسرائيلي للمتر المربع الواحد وهو ما يعادل تقريبا (10-25) دولار أمريكي لكل متر مربع، مما يعني أن منزلا صغيرا (شقة) بمساحة (100-150) متر مربع يكلف صاحبه سنويا (3-10) آلاف شيكل ضريبة الأرنونا، وهو ما يعادل تقريبا (800-3000) دولار أمريكي.

أما المحلات التجارية فيتم فرض ضرائب مضاعفة عليها مما يؤثر على النشاط الاقتصادي بسبب رفع الأسعار، حيث تتراوح التعرفة الضريبية فيها ما بين (309-319) شيكل إسرائيلي للمتر المربع الواحد بحسب المساحة وهو ما يعادل 80 دولار أمريكي لكل متر مربع، ويرتفع سعر هذه الضريبة مع زيادة مساحة المحل.

وبالإضافة إلى فرض الضرائب على المنازل السكنية والمحلات التجارية فان بلدية الاحتلال تفرض الضرائب أيضا على أماكن العبادة والأراضي الزراعية والأراضي المشغولة ورياض الأطفال والمدارس ودور المسنين وغيرها.

وفي الجانب الاقتصادي، فقد كان لحظة الفصل العنصرية والتي ركزت على عزل مدينة القدس عن باقي الأراضي الفلسطينية الأثر البالغ على الأوضاع الاقتصادية الصعبة والتي يعيشها المقدسيون بشكل عام والقطاع التجاري الاقتصادي الذي يعاني من الكساد بشكل خاص، حيث كان اعتماد التجارة المقدسية بشكل كبير على الزائرين الفلسطينيين للمدينة المقدسة من كافة مناطق الضفة الغربية والقطاع والداخل الفلسطيني المحتل، ولكن الإغلاق العسكري الإسرائيلي للمدينة انعكس سلبا على اقتصاد المدينة وأهلها. وبالرغم من هذه الظروف فان سلطات الاحتلال تفرض الضرائب دون الالتفات إلى أوضاع الفلسطينيين الصعبة، حيث يشكلون الفئة الأكثر فقرا في المدينة المقدسة. ولم تكن بلدية الاحتلال بكل ذلك، بل قامت في بداية العام الحالي (2012) برفع ضريبة الأرنونا حوالي 3% الأمر الذي شكل عبئا اقتصاديا جديدا على المقدسيين.

كذلك فإن الدول المتحضرة تفرض الضرائب على المواطنين مقابل تقديم الخدمات لهم، أما مدينة القدس فيضطّر أهلها أن يدفعوا هذه الضرائب ليحافظوا على وجودهم في المدينة دون الحصول في المقابل على مستوى لائق من الخدمات البلدية، حيث أن عملية التخطيط في البلدية تركز على البعد السياسي الديموغرافي الهادف إلى تهويد المدينة أكثر من التخطيط بهدف الازدهار وتحقيق الرفاهية للمواطنين. كما أن الأحياء والتجمعات العربية في القدس وضواحيها تتعرض إلى الإهمال المتعمد في تقديم الخدمات المختلفة، فمن النادر مثلا عمل الصيانة المطلوبة للبنية التحتية في المدينة من طرق وشبكات مياه وصرف صحي ونفايات وغيرها، فالكثير من الطرق مضى سنوات طويلة على تعبيدها وهي بحاجة إلى صيانة دورية وإعادة تأهيل ولكن البلدية تغض الطرف عن هذه الأحياء. كما وتعاني هذه الأحياء العربية المهملة من مشكلة النظافة وتراكم النفايات وعدم تقديم هذه الخدمة بالشكل المطلوب بالرغم من التزام الفلسطينيين بدفع ما عليهم من مستحقات، لكن هذه الضريبة بالنسبة للمقدسيين أصبحت مسألة إثبات وجود وإقامة في القدس والحفاظ على الهوية المقدسية أكثر من أنها مقابل تقديم خدمات بلدية للمواطنين. وبسهولة يمكن فهم هذه المسألة من خلال مقارنة أوضاع الفلسطينيين المقدسيين بأوضاع المستوطنين الغير شرعيين في المدينة والذين يحصلون على كافة التسهيلات والخدمات مقابل سكنهم في المدينة المقدسة.

حاجز الشيخ سعد-السواحة الغربية

تعتبر بلدة الشيخ سعد تاريخيا حي من أحياء جبل المكبر والسواحة الغربية، لكن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت بفصل هذا الحي عن جبل المكبر من خلال بناء جدار العزل العنصري وكذلك من خلال الحاجز العسكري والذي تم إقامته في العام 2006 بعد أن كان حاجزا ترابيا ومكعبات إسمنتية تم وضعها عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2000. ويعتبر هذا الحاجز العسكري بوابة لدخول وخروج أهالي قرية الشيخ سعد من وإلى بلدة جبل المكبر والمناطق المحيطة بها ومدينة القدس. وتهدف هذه الإجراءات الإسرائيلية إلى الإخلال بالتوازن الديموغرافي في مدينة القدس لصالح السكان اليهود ورسم حدود المدينة من جديد بشكل يتناسب والرؤية الإسرائيلية من خلال استبعاد التجمعات الفلسطينية خارج المدينة من خلال الجدار الأمر الذي تسبب بهجرة آلاف الفلسطينيين من حملة الهوية المقدسية من بلدة الشيخ سعد إلى داخل منطقة الجدار وخصوصا باتجاه بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية للحفاظ على حقوقهم ومصالحهم وهوياتهم مما خلق واقعا صعبا للبلدة وسكانها.

وعمل هذا الحاجز الإسرائيلي مع الجدار العازل على عزل بلدة الشيخ سعد وفصلها جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا وتاريخيا عن مدينة القدس مما تسبب بمعاناة كبيرة لمواطني هذه البلدة الذين يضطرون يوميا وخصوصا من يحملون الهويات المقدسية (الهويات الزرقاء) أو التصاريح الخاصة لعبور الحاجز مشيا على الأقدام من خلال هذا الحاجز حيث لا تستطيع السيارات الدخول والخروج منه حيث أنه يعتبر حاجز لممر المشاة فقط. كما ويعتبر هذا الحاجز معلما هاما من معالم المعاناة اليومية للفلسطينيين الذين تم قطع التواصل الاجتماعي بينهم وبين أهلهم داخل منطقة الجدار والذين تربطهم علاقة القرابة والمصاهرة كما أن فصل البلدة عن القدس حرم سكانها من خدمات الصحة والتعليم والوصول إلى أماكن العبادة والعمل.

بعض الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية لمصادرة الأراضي للأغراض العسكرية المختلفة على أراضي بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية، فيما يلي عرض لبعض هذه الأوامر:

- 1- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 03/22/ت: صدر بتاريخ الثاني عشر من شهر آب من العام 2003 ويصادر ما مساحته 173.4 دونما من أراضي صور باهر وأم طوبا والشياح والسواحة الغربية لغرض بناء جدار العزل العنصري.
- 2- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 07/19/ت: صدر بتاريخ الرابع والعشرين من شهر أيلول من العام 2007 ويصادر ما مساحته 1,129 دونما من أراضي أبو ديس والسواحة الشرقية والسواحة الغربية لغرض إقامة طريق نسيج الحياة.
- 3- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 03/47/ت: صدر بتاريخ الثاني والعشرين من شهر تموز من العام 2003 ويصادر ما مساحته 1.5 دونما من أراضي السواحة الغربية لغرض الاستخدام العسكري.

الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

المشاريع المنفذة

لم تقم اللجنة بعمل أية خطط أو مشاريع تطويرية في التجمع، حيث أن جميع المشاريع في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية تنفذ من قبل بلدية القدس (لجنة مخاتير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012).

المشاريع المقترحة

تتطلع لجنة مخاتير جبل المكبر والسواحة الغربية وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدة وسكانه، إلى تنفيذ عدة مشاريع خلال الأعوام القادمة، حيث تم تطوير أفكار هذه المشاريع خلال ورشة عمل التقييم السريع بالمشاركة التي تم عقدها في البلدة والتي قام بتنفيذها معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). وفيما يلي هذه المشاريع مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الورشة:

1. الحاجة إلى تنفيذ مشاريع زراعية.
2. الحاجة إلى استصلاح أراضي زراعية بطول "500 دونم".
3. الحاجة إلى إنشاء 50 بئر لجمع المياه.
4. الحاجة إلى تركيب شبكة صرف صحي بطول 10 كم.
5. الحاجة إلى تركيب محطات تنقية المياه العادمة.
6. الحاجة إلى إعادة تأهيل المراكز الصحية.
7. الحاجة إلى بناء 50 غرفة صفية لحل مشكلة الازدحام، مع توفير ملاعب مناسبة وأجهزة حاسوب ومختبرات طبية.
8. الحاجة إلى تأهيل المعلمين بسبب تدني المستوى التعليمي لدى الطلاب.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة

تعاني البلدة من نقص كبير في البنية التحتية والخدمات. ويبين الجدول رقم 9، الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة من وجهة نظر لجنة المخاتير.

جدول 9: الأولويات والاحتياجات التطويرية في بلدة جبل المكبر والسواحة الغربية

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية	ملاحظات
احتياجات البنية التحتية					
1.	شق، أو تعبيد طرق	*			38 [^] كم
2.	إصلاح/ترميم شبكة المياه الموجودة			*	
3.	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة			*	
4.	تركيب شبكة مياه جديدة			*	
5.	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية			*	
6.	بناء خزان مياه			*	
7.	تركيب شبكة صرف صحي	*			10 كم
8.	تركيب شبكة كهرباء جديدة			*	
9.	حاويات لجمع النفايات الصلبة			*	
10.	سيارات لجمع النفايات الصلبة			*	
11.	مكب صحي للنفايات الصلبة			*	
الاحتياجات الصحية					
1.	بناء مراكز / عيادات صحية جديدة			*	
2.	إعادة تأهيل/ترميم مراكز/عيادات صحية موجودة	*			3 مراكز صحية
3.	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة			*	
الاحتياجات التعليمية					
1.	بناء مدارس جديدة	*			50 غرفة صفية
2.	إعادة تأهيل مدارس موجودة			*	
3.	تجهيزات تعليمية	*			ملاعب، أجهزة حاسوب، مكتبات، ومختبرات طبية
الاحتياجات الزراعية					
1.	استصلاح أراضي زراعية	*			500 دونم
2.	إنشاء آبار جمع المياه	*			100 بئر
3.	بناء حظائر/ بركسات مواشي	*			
4.	خدمات بيطرية	*			
5.	أعلاف وتبن للماشية	*			100 طن سنوياً
6.	إنشاء بيوت بلاستيكية			*	
7.	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية			*	
8.	بذور فالحة	*			
9.	نباتات ومواد زراعية	*			

[^] 16 كم طرق رئيسة، 16 كم طرق داخلية، 6 كم طرق زراعية.
المصدر: لجنة مخاتير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012.

المراجع

- الانتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس. 2009. "القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس."
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة المقدسي. 2012. <http://www.al-maqdese.org>
- الموقع الإلكتروني لجريدة القدس. 2012. <http://www.alquds.com>
- الموقع الإلكتروني لبلدية القدس. 2012. <https://www.jerusalem.muni.il>
- جمعية بمكوم. ناتى مروم. 2004. "كمين تخطيطي: سياسة تخطيط، تسوية أراضي، تصاريح بناء وهدم بيوت في القدس الشرقية."
- لجنة مخاتير جبل المكبر والسواحة الغربية، 2012.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)
- OCHA, Special Focus: The Planning Crisis in East Jerusalem | April 2009
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2012. قاعدة البيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. بيت لحم- فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2012. وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2010- بدقة عالية نصف متر. بيت لحم - فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)(2012)، قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم- فلسطين.
- معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2012/2011.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2011، بيانات مديرية التربية والتعليم- محافظة القدس، قاعدة بيانات المدارس (2011/2010). القدس- فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية (MOA)، 2010، بيانات مديرية زراعة محافظة القدس(2010/2009)-فلسطين.